

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم التسيير

التخصص : تدقيق و مراقبة التسيير

من إعداد الطالبة : نعيمة لعويناتي

بعنوان :

المراجعة الاجرائية في عملية

الإئتمان الايجاري المالي

دراسة حالة في الشركة الوطنية للايجار المالي

(SNL) بفرع - ورقلة -

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2013/06/25

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ علي بن ساحة. (أستاذ مساعد أ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذ محمد العربي قزون. (أستاذ مشارك - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

الأستاذة / ليلي مقدم (أستاذ مساعد أ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفة

السنة الجامعية: 2013/2012

شكر و عرفان

الحمد و الشكر الأول و الأخير لله رب العالمين ، الذي لا يخيب من دعاه و
ترجاه و من توكل عليه فكان حسبه في كل أمر يعلمه .

نتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذة المحترمة "ليلى مقدم" التي قامت
بالإشراف على عملي هذا و لم تبخل علي و لو للحظة بنصائحها و
توجيهاتها.

ثم الشكر جزيل الشكر الى السيد "بن روبنة" الذي بفضل الله و فضل الله
تعالى و فقتني في انجاز تربصي بشركة ' SNL '
ثم الشكر جزيل الشكر الى الدكتور "سليمان ناصر" والأستاذ "فؤاد
صديقي" الذي لم يتهاونا في واجبهما اتجاهي و لم يبخل علي
بتوجيهاتهما.

دون أن أنسى لجنة التحكيم وجميع موظفين شركة ' SNL ' من مطبعة
الزبائن الى المدير العام واحدا واحدا خاصة موظف مطبعة الزبائن .
فالشكر الجزيل وفائق العبارات الاحترام موجه لهم و لكل من ساعدني في
عملي هذا.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى محاولة ابراز مدى فعالية و صحة و مصداقية المراجعة الداخلية في عمليات الائتمان التجاري المالي في الشركة الوطنية للايجار المالي "SNL" و الوصول الى نتائج حقيقية و صادقة و باعتبار المخاطر أهم ما يهددها و خاصة مخاطر القروض أصبح من الضروري وجود رقابة عليها تضمن لها السير الحسن ولهذا اصبحت المراجعة ضرورية لتزويد مختلف المؤسسات المالية و البنوك في إعطاء صورة حقيقة لوضعيتها و اقتراح الحلول و التوصيات لها لتتمكن من تفاديها مستقبلا، و للتعرف اكثر على هذا الموضوع قمنا بطرح الاشكالية على النحو التالي "كيف يمكن للمراجعة الداخلية في الائتمان التجاري المالي أن تكون وسيلة فعالة من شأنها التحكم مخاطر في الشركة الوطنية للايجار المالي".

و تم التوصل من خلال دراستنا ان المراجعة الداخلية اثبتت فعاليتها بمراجعة مراحل الائتمان التجاري المالي في شركة SNL، و ذلك لانها تتحكم في مخاطرها المالية عن طريق الضمانات ، الى وجود بعض الاختلالات المتعلقة بعدم فصل المهام الوظيفية و هذا ما ادى تاخير بعض عمليات القرض و هذا راجع لكونها وكالة حديثة النشأة ، لذا اقترحنا عليها الأخذ بعين الاعتبار بفصل المهام من اجل كسب الوقت و الاستفادة اكثر من الامتيازات المكتسبة لها باعتبارها ذو مكانة جيدة بين المنافسين لانها تابعة للدولة بالدرجة الأولى و تتمتع بوفاء زبائنها لانتسابها بالبنكيين BNA،BDL.

الكلمات المفتاحية:

مخاطر القروض، مخاطر مالية، المراجعة الداخلية، الائتمان التجاري المالي.

Résumé de l'étude :

Le but de cette étude est d'essayer de mettre en évidence l'efficacité, la validité et la crédibilité de l'audit interne dans les opérations de crédit bail au sein de la société nationale de leasing "SNL" et obtenir des résultats concrets et honnêtes. Plusieurs risques les menacent, en particulier le risque des crédits. Il est nécessaire qu'ils subissent des contrôles afin d'assurer leur bon fonctionnement, et ces contrôles sont devenus nécessaires pour aider les diverses institutions financières ainsi que les banques à donner une image reflétant leurs situations et proposer des solutions et recommandations afin de les éviter dans l'avenir. et pour en savoir plus Sur ce sujet, nous avons soulevé le problème comme suit : **comment est-ce possible a l'audit interne peut être considéré en crédit bail c'est possible qu'elle soit un moyen efficace de contrôle des risques dans la société nationale de leasing ?** ».

Suite à notre étude nous avons déduit l'efficacité de l'audit interne dans le contrôle de différentes étapes du crédit location financement de la société de leasing « SNL ». Elle parvient à maîtriser les risques financiers à travers des garanties, sauf, que certains dysfonctionnements sont constatés tels

que, la non définition des missions et responsabilités, ce qui induit des retard dans les opérations de crédit, aussi le fait que c'est une institution nouvellement créée.

A cet effet nous leur avons proposé de bien définir et situer les responsabilités afin de gagner du temps et bénéficier des privilèges acquis comme la compétitivité car c'est une institution étatique, et la fidélité de sa clientèle pour son association avec BDL ET BNA .

Les mots clés:

Risque du crédit ,Risques financiers, Audit interne, le leasing

قائمة المحتويات

III.....	الشكر
IV.....	ملخص البحث
V	قائمة المحتويات
VI.....	قائمة الجداول
VII.....	قائمة الأشكال البيانية
VIII.....	قائمة الملاحق
IX.....	قائمة الاختصارات و الرموز
أ	المقدمة
01.....	الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية
02.....	تمهيد الفصل الثاني
03.....	المبحث الأول: نظرة شاملة عن المراجعة الداخلية والائتمان الإيجارالمالي
07.....	المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة
12	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
13.....	تمهيد الفصل الأول
14.....	المبحث الأول: كيفية انجاز الدراسة
20.....	المبحث الثاني: عرض النتائج و المناقشة
43.....	الخاتمة
46.....	المصادر و المراجع
49.....	الملاحق
57.....	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
27-29	جدول قائمة الاستقصاء	1-2
30-31	جدول شبكة تحليل الوظائف	2-2
32-33	جدول نقاط القوة و الضعف بالنسبة للاستقصاء	3-2
34-35	جدول ورقة كشف و تحليل مشكل فصل المهام الوظيفية	4-2
35	جدول ورقة كشف و تحليل الكونة لملف القرض	5-2
36	جدول ورقة كشف و تحليل الزيارة الميدانية	6-2
36	جدول ورقة كشف و تحليل المخاطر بالاستعلام ادا مركزية	7-2
37	جدول ورقة كشف و تحليل بالاتصال بالزبون	8-2

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	يوضح مراحل عملية القرض الإيجاري	10
1-2	الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للايجار المالي	21

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 01	استمارة طلب الائتمان الإيجاري المالي	49
الملحق 02	العقد المبرم بين المؤجر و المستأجر	50
الملحق 03	وثيقة الضمان fgar	51
الملحق 04	وثيقة الضمان ciar	52
الملحق 05	وثيقة معاينة الملف الناقص	53
الملحق 06	استكمال الملف الناقص و قبوله	54
الملحق 07	تسجيل ملف الإيجار المالي على نظام المعلومات	55
الملحق 08	اصدار ورقة سند لأمر	56

قائمة الاختصارات و الرموز:

الاختصارات و الرموز	الدلالة
IAI	Institut d'audit interne
FASB	Financial Accounting Standard Boord
QCI	Questionnaire de control interne
SNL	Société nationale de leasing
BDL	Banque de développement local
BNA	Banque nationale d'algerie
PME	petites et moyennes entreprises
FGAR	Fonds de garantie des crédits aux pme
CIAR	Compagnie International D'assurance et de Réassurance

توطئة:

مع تزايد المؤسسات المالية وحجم عمليات الائتمان الايجاري المالي و تكيفها مع الاقتصاد الحديث وانتشار ممارستها، أصبحت تلعب دورا هاما في تمويل المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أصبحت بديلا للقروض الكلاسيكية بهدف التملك, إذ يعتبر الائتمان الايجاري المالي نشاطا مستحدثا لرأس المال اي هو قيام شركة مستأجرة باستئجار اصول من شركة مؤجرة مما يضمن للمستأجر الاستفادة من الاصل و امكانية تملكه بتقديم اقساط قيمة الاصل على مدى حياته دون ان يضطر لدفع قيمته كاملة كذا يضمن للمؤجر تسويق معروضاته ذات التكلفة العالية و الحصول على تدفقات نقدية مستمرة طيلة العمر الانتاجي للأصول المؤجرة ولهذا أصبحت المؤسسات المالية تعتمد على استراتيجيات و تقنيات للحفاظ على اموالها وهي المراجعة , حيث أصبحت المراجعة الداخلية ضرورية لتزويد مختلف الأطراف الداخلية و هي أداة مساعدة في إعطاء صورة حقيقية لوضعية المؤسسات المالية ، و باعتبار المخاطر أهم ما يهدد المؤسسات المالية فبفضل المراجعة الداخلية يمكن التحكم فيها و ادارتها بصفة جدية.

طرح الإشكالية:

للإمام بجميع جوانب هذا الموضوع و إبراز أهميته فيمكن طرح الإشكالية على النحو التالي :

"كيف يمكن للمراجعة الداخلية في الائتمان الايجاري المالي أن تكون وسيلة فعالة من شأنها التحكم في

مخاطر الشركة الوطنية للايجار المالي؟"

هذه الإشكالية تقود إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بالمراجعة وعلى أي أساس تحدد أهم خطواتها؟
- 2- ما هو الإيجار المالي و ما هي المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة الوطنية للايجار المالي و كيف يمكن إدارتها؟
- 3- كيف يمكن للمراجعة الداخلية أن تضبط اجراءات الائتمان الايجاري المالي في المؤسسة الوطنية للايجار المالي "SNL" ؟

الفرضيات:

- 1- للمراجعة دور فعال في إعطاء معلومات ذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها من طرف جهات داخلية في المؤسسة المالية؛
- 2- يتعرض البنك لعدة مخاطر يرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها مخاطر القرض، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، و يعتمد على أساليب المراجعة و الرقابة لتفادي الوقوع فيها باتباع طرق و منها : التنوع و التحوط (الوقاية من المخاطر)؛
- 3- يمكن للمراجعة أن تضبط الاجراءات المتعلقة بسير عملية الايجار المالي و اعطاء صورة واضحة عن وضعيتها لأنها وسيلة فعالة للكشف عن الأخطاء و إقتراح التوصيات؛

مبررات اختيار الموضوع:

ترجع الدوافع لاختيار الموضوع إلى:

- نوع التخصص الذي انتمي إليه بحكم أن هذا الموضوع له صلة وطيدة بفرع تدقيق ومراقبة التسيير؛
- الرغبة الشخصية في التعرف على الموضوع و استفادة الطلبة منه ؛
- الأهمية البالغة التي تكتسبها المراجعة و دورها الفعال في المؤسسات المالية .

أهداف الدراسة و أهميتها:

تهدف هذه الدراسة الى :

- التعرف على الاطار المفاهيمي والنظري للمراجعة الداخلية مع احترام اجراءاتها و مصداقية مخرجاتها في المؤسسة المالية للائتمان الايجاري المالي ؛
 - التعرف على الائتمان الايجاري المالي و كيفية ادارة مخاطره ؛
 - محاولة ابراز مدى فعالية , صحة و مصداقية المراجعة الداخلية في عمليات الائتمان الايجاري المالي في المؤسسة الوطنية للايجار المالي " SNL " و الوصول الى نتائج حقيقية و صادقة ؛
- تتمثل أهمية البحث في
- تعتبر المراجعة كأداة مساعدة لإعطاء الصورة الحقيقية لوضعية البنوك بصفة عامة و قرض الإيجار بصفة خاصة إضافة إلى أنها تعتبر كوسيلة للتقويم بحيث تمس جل النشاط البنكي.

حدود الدراسة:

تتم هذه الدراسة بالمراجعة الداخلية لسير عملية الائتمان الايجاري المالي و ذلك وفقا لخطواتها، حيث تطرقنا الى كيفية تطبيق آليات المراجعة الداخلية على الائتمان الايجاري المالي في المؤسسة الوطنية للايجار المالي من أجل الوصول الى رأي موضوعي عن سيورة عمليات الائتمان في المؤسسة. من خلال دراسة ميدانية على المؤسسة الوطنية للايجار المالي بورقلة SNL وذلك لمدة شهرين من 15 مارس 2013 الى 15 ماي 2013 .

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

اتبع في دراستي المنهج الوصفي في الجانب النظري و الاستقراء التحليلي في الجانب التطبيقي مدعما بالأشكال و جداول لتبسيط و فهم الموضوع وللإجابة على التساؤلات و إثبات الفرضيات الموضوعية، أما الادوات المستخدمة فهي الادوات المتعلقة بجمع المعلومات وهي المقابلة الاستقصاء و الملاحظة و ذلك للمساعدة في التحليل و الوصول الى تحقيق الفرضيات او نفيها.

مرجعية الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من المراجع المتمثلة في:

- الكتب باللغتين (العربية و الاجنبية)؛

- مذكرات الماجستير و الماستر؛

- المجالات ؛

- مواقع الانترنت.

صعوبات البحث:

لقينا في بحثنا بعض الصعوبات و هي:

- صعوبة قبول المؤسسات المالية و البنوك لطلبات التبرص؛

- ضيق الوقت الذي لم يسمح بالدراسة الجيدة لجميع نواحي الموضوع؛

- صعوبة تطبيق منهجية IMRAD بنسبة 100% لكونها منهجية جديدة.

هيكل البحث:

لانجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه الى فصلين اضافة الى مقدمة و خاتمة تتضمن تلخيص عام و اختبار للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم عرض لنتائج المتوصل اليها و هي كالآتي:

الفصل الاول: تطرقنا فيه الى الادبيات النظرية و التطبيقية المتعلقة بالموضوع قسمناه الى مبحثين, المبحث الأول وفيه قدمنا نظرة شاملة عن المراجعة الداخلية و الائتمان التجاري من مختلف المفاهيم الاساسية, اما بالنسبة للمبحث الثاني فكان عبارة عن عرض لدراسات سابقة حول الموضوع.

أما فيما يخص الفصل الثاني فكان عبارة عن الدراسة الميدانية وينقسم الى مبحثين، المبحث الأول فيه الطريقة و الادوات المستعملة في الدراسة، و في المبحث الثاني قمنا بتحليل البيانات و استخراج النتائج وربطها مع الفرضيات.

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل التطرق الى بعض الأدبيات النظرية و التطبيقية التي تمس الموضوع آلا و هو المراجعة الاجرائية للائتمان الايجاري المالي الذي يعتبر جوهر التمويل الاستثمائي. ومع أهمية هذا الائتمان أصبح من الضروري وجود خلية المراجعة تضمن للبنوك و المؤسسات المالية التأكد من السير الحسن على القروض بتقييم نظام الرقابة التي يمكن منحها للعمليات البنكية، و كما هو معلوم أن عامل الثقة بالنسبة للبنك يعتبر شرطا ضروريا لنجاحه.

- قسمنا هذا الفصل الى مبحثين هما:

المبحث الأول : نظرة شاملة عن المراجعة الداخلية و الائتمان الإيجاري المالي .

المبحث الثاني: مراجعة الابحاث و الدراسات العلمية السابقة لموضوع محل الدراسة.

المبحث الأول : نظرة شاملة عن المراجعة الداخلية و الائتمان الإيجاري المالي

باعتبار ان الائتمان الإيجاري هو تمويل يخص المؤسسات و بالاخص الصغيرة و المتوسطة فكان على المؤسسات المالية التي توفر المبالغ المالية التي تقدمها كائتمان (قروض) لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالحفاظ على مكانتها و ثقة الزبائن و ذلك باتباع تقنيات المراجعة و بالاخص المراجعة الداخلية لتحقيق اهدافها.

المطلب الأول : ماهية المراجعة و أهم الخطوات المتبعة فيها

تعتبر المراجعة تقنية متخصصة تدرج ضمن الدراسات الحديثة فهي تتطلب كفاءات علمية ستسمح بتحقيق أهدافها و للقيام بعملية المراجعة يستوجب توضيح المعالم الأساسية التي تستند عليها وفق منهجية تسمح للمراجع بالسير الحسن لعملية المراجعة، فسرى أن على المراجع إتباع خطوات و مراحل. لذا سنتطرق في هذا المطلب الأول إلى مفهوم المراجعة و أهم الخطوات المتبعة فيها

الفرع الأول: تعريف المراجعة :

1- عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية على أنها : "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية و تقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل النتائج ذلك الى الأطراف المعنية ¹

2- عرفها مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية I.I.A , The institute of "internal auditors" على انها : " وظيفة يؤديها موظفين من داخل المشروع و تتناول الفحص الإنتقادي للإجراءات و السياسات و التقييم المستمر للخطط و السياسات الادارية و اجراءات الرقابة الداخلية و ذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الادارية و التحقق من ان مقومات الرقابة الداخلية سليمة و معلوماتها سليمة ودقيقة و كافية ²

¹ محمد تهمي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر ، 2005 ص 09

² محمد السيد سرايا ، أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية 2007 ، ص 126.

- من خلال ما سبق يمكن تلخيص تعريف المراجعة على انها عملية منهجية و منظمة و مستقلة بيدي المدقق رأيه المحايد عن وضعية المؤسسة باستعمال قرائن و أدلة على شكل تقارير من أجل اقتراح الحلول و التوصيات.

الفرع الثاني: الخطوات المتبعة في مهمة المراجعة:

هي كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم و تقدير المراجع فيما يتعلق بمطابقة ما تم عرضه من معلومات للحقيقة الاقتصادية ، من هنا نستنتج ما يلي :

1. **كفاية الأدلة :** تعني الحصول على حجم من الأدلة يحقق تدعيما كاف و ملائم لرأي المراجع دون الاشراف في التكاليف أو التعرض لمشاكل قانونية.

2. **صلاحية الأدلة:** يجب أن تكون هذه الأدلة ذات فعالية ، حيث يمكن الاعتماد عليها في استنتاج رأي منطقي كما عليها ان ترتبط دائما بأهداف المراجعة¹

3. **وسائل المراجعة:** ان وسائل المراجعة تختلف بحسب الضرورة و بحسب اختلاف نوع المراجعة حيث نجد:
I. استجواب الرقابة الداخلية (Q-C-I):

تعتبر أولى مراحل المراجعة ، و ذلك لرسم خطة لسير عملية هذه الأخيرة فمن بين الوسائل التي يعتمد عليها المراجع

في تقييم المراقبة الداخلية مجموعة كبيرة من الأسئلة المتنوعة تكون بشكل مغلق ، أي أن الاجابة عليها تكون بنعم أو لا حيث أن الاجابة بنعم تعكس نقاط القوة أي ان المؤسسة تحتوي نظريا على اجراءات مناسبة تضمن تحقيق أهداف المراقبة ، اما الاجابة لا فهي تدل على نقاط الضعف و التي تعني أن هناك خللا أو نقصان في اجراءات المراقبة و التي تحتاج الى شرح و توضيح ، كما يجب عليه ان يسجل ذلك على أوراق العمل بصفة مستمرة

أما بالنسبة لنقاط القوة فيجب أن تخضع للتحقق عن طريق المعاينة الاحصائية أو اختبار ابسير الحسن للنظام و لقد تم اعداد قائمة نموذجية للاستجواب و ذلك استنادا على خبرة المراجعين و محافظي الحسابات تتضمن:

ماذا؟ حول العمل؛

من؟ سؤال حول المنفذ؛

أين؟ سؤال عن مكان التنفيذ؛

متى؟ سؤال عن الفترة المناسبة للتنفيذ؛

¹ سورية مدقن ، المراجعة و أهميتها في البنوك الجزائرية ، مذكرة لإستكمال شهادة الماستر ، علوم مالية ، جامعة ورقلة ، 2010، ص33

كيف؟ سؤال عن طريقة العمل؛

و للبحث عن أسباب و الظواهر الحقيقية يستكمل المراجع أسئلته ماذا؟

ان الاجابة على هذه الأسئلة تستوجب تقنيات مكملة كالاستدلال بالهياكل التنظيمية ، و تحليل وصفي لمناصب

العمل و كذا سير العمليات

II. تنفيذ مهمة المراجعة: ¹

-أولا : المقابلة : نتعرض في هذا المطلب لبعض التقنيات غير الرسمية فهي تقوم على وصف الاجراءات بسرد

شفهي دون الاستناد الى الوثائق أو مستندات تثبت ذلك و يمكن تلخيص أهم مراحل المقابلة فيما يلي :

1-تحضير المقابلة: حيث يكون فيها :

- تحديد مسبق لموضوع المقابلة؛

- التعرف على العميل (المؤسسة و الشخص المستحوب)؛

-اعداد الأسئلة بشكل جيد وواضح؛

- أخذ موعد من العميل لإجراء المقابلة.

• و يجب أن تتم المقابلة حسب الهيكل التنظيمي (من الأعلى الى الأسفل)

2- طرح الأسئلة:

اذا تم تحضير جيد للأسئلة و طرحها للأشخاص متفاهمة و متعاونة، فالمراجع سيحصل حتما على

المعلومات التي

يحتاجها لدراسة النظام ، بشرط ان لا يهمل الاحتياجات التالية :

- التأكد دوما من فهم صحيح لأجوبة المخاطب و اعادتها اذا لزم الأمر؛

- ترك للمخاطب (العميل) حرية التعبير ،دون الخروج عن هدف او نطاق المراجعة؛

- تدوين كتابيا الأجوبة و المعلومات الاضافية.

3-نهاية المقابلة:

لإنهاء المقابلة على المراجع أن يصادق و يتأكد من النقاط الأساسية المدونة لاجتناب أخطاء ناتجة عن

عدم الفهم أو النسيان و ذلك عبر كل مستويات المؤسسة.

¹ سورية مدقن ، المراجعة و أهميتها في البنوك الجزائرية، مرجع سابق ص34

–ثانيا: الفحص التحليلي: ¹

المقصود بالفحص التحليلي هو مجموعة من التحقيقات والمقارنات في كل المعلومات و التدفقات التي تتعلق بالظاهرة المدروسة، فهو يستند على المقابلات مع العميل و كذا مخططات السير أو تدفق المعلومات، فالفحص يكشف عن الانحرافات الموجودة بين التقديرات و النتائج المحصلة عليها، فضلا عن ذلك فان أساليب الفحص التحليلي تساعد المراجع في تسليط الضوء على الأحداث الغير عادية مقارنة بالبيانات المسجلة و قد يطلق على الفحص أحيانا "التدقيق و التمحيص" فهو يقوم بتحليل و تبرير حركات كل حسابات المؤسسة، مما يسمح بتوفير الدليل على العلاقات الغير العادية و الأخطاء المحتمل وجودها في بيانات العميل و عليه يهدف الفحص الى لفت نظر المراجع الى الأمور التي تتطلب المزيد من الأدلة و الاثبات ، كما أن هذا الفحص يمكن أن يستخدم أيضا كاختبار أساسي أثناء الفحص الميداني .

– ثالثا: الملاحظة المادية

تعد الملاحظة المادية طريقة مباشرة للحصول على أدلة اثبات للوجود للمراجع لا يكتفي بالوثائق و المستندات التي يدرسها وراء مكتبه مما عليه أن يخرج الى الميدان للدراسة و الملاحظة المادية و الخروج الى الميدان قد يكون لزيارة المصانع المخزون القطاع التجاري أو قد يكون ببساطة زيارة مكاتب أخرى للمؤسسة فالزيارات و الفحوص الميدانية يلجأ اليها المراجع في مراحل التحقيق و التدقيق بغرض التأكد من السير الحسن و الحقيقي للإجراءات و كذا احترام مبادئ الرقابة الداخلية²، و فيما يلي بعض الاحتياطات التي يجب أن يتخذها المراجع أثناء الفحص الميداني للمؤسسة :

- اعلام و التنبيه المسبق للمعنيين بالزيارة، فلا داعي للتستر و اخفاء هدف الفحوص؛
- على الملاحظة المادية ان تكون شاملة و كاملة لفهم جيد للأوضاع المدروسة و ان لزم الأمر، ملاحظاتها عدة مرات فتنقية الفحص الميداني تستعمل أساسا للتأكد من وجود العناصر المكونة للمؤسسة بالكمية و الكيفية مما تثبت و يدعم قرارات و توجهات المراجع عن الحالة الحقيقية لهذه المؤسسة.

¹ محمد بوتين ، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية و الجزائر 2006 ص 63

² محمد سمير الصبان و عبد الله هلال ، مرجع سابق الذكر ، ص 24

III. اعداد التقرير:¹

- يمكن تلخيص محتوى أو خصائص التقرير و المراجعة فيما يلي :
- ✓ الاختصار، الوضوح ، الاستقلالية عند التعبير و التحليل؛
- ✓ تقديم صحيح و دقيق للوقائع و الاثباتات؛
- ✓ محاولة اعطاء توصيات مبسطة لتحسين الأوضاع الحالية للمؤسسة ،دون التدخل في التسيير؛
- ✓ تشجيع التحسن و التطور المستقبلي بدلا من نقد أعمال الماضي؛
- ✓ ابراز المشاكل و الحالات التي تستوجب اعادة النظر فيها (نقاط الضعف)؛
- ✓ التلميح الى الانجازات و الابتكارات الجديدة (نقاط القوة)؛
- ✓ الكشف عن ردود فعل المسؤولين و المعنيين عنة التوصيات المقترحة من المراجع ؛
- ✓ الاشارة عند حذف أو اخفاء للمعلومات ذات الطابع المميز أو السري.
- أما التقارير التي تخص الحالة المالية للمؤسسة و هي تشمل ما يلي :
- ادلاء المراجع برأيه بالرغم عن مدى صحة و صدق القوائم المالية، كما عليه اعطاء توضيحات و أسباب في حاله عدم تمكنه من ابداء هذا الرأي؛
- استبيان المراجع فيما اذا كانت الجداول و الحالة المعنية تخضع لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، مع احترام المؤسسة للطرق المحاسبية المستعملة في السنوات السابقة؛
- ادراج كل المعلومات المكتملة و الضرورية لإعطاء نظرة شاملة و كاملة لسير العمليات داخل المؤسسة .
- ❖ من الملاحظ أن هذه المعايير تحدد الخطوات العريضة التي يسترشد بها المراجع الداخلي عند اعداده للتقرير حيث يتضمن هذا الأخير رأيه الفني فيما يتعلق بتقييم النظام و كذا مصداقية و صحة المعلومات و يبقى تطبيق هذه المعايير يعتمد بدرجة كبيرة على التقدير أو الحكم الشخصي الذي يعتمده بدوره على الخبرة المهنية للمراجع .

¹ محمد بوتين ، مرجع سابق الذكر ، ص83

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الائتمان الايجاري المالي

لقد أضحت الائتمان الايجاري أو الايجار المالي من الخدمات الشائعة والواسعة الاستعمال في معظم الدول الغربية المتقدمة، بصفته وسيلة تسمح للمؤسسة الحصول على الأصول الإنتاجية اللازمة لاستمرار دوران دولاب العمل والإنتاج وهذا سواء في الفترة القصيرة أو الفترة الطويلة ، و لهذا سنحاول في المطلب الثاني تعريف الائتمان الإيجاري و أهم مراحله و كذا ذكر أهم المخاطر المتعلقة به.

الفرع الأول: مفهوم الائتمان الايجاري المالي و أطراف عقد الايجار

I. تعريف الائتمان الايجاري:

- 1- هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية او شركة تأجيرية مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية بحوزة مؤسسة تستعملها على سبيل الايجار مع امكانية التنازل عنها في نهاية فترة التعاقد عليها و يتم التسديد عن طريق اقساط متفق عليها تسمى ثمن الايجار¹
- 2- تعددت المصطلحات المترجمة لمفهوم (Leasing) او ما يعرف ب(credit-bail) بهدف ايجاد ترجمة دقيقة له فعرف بالقرض الايجار التأجيري التمويلي و الائتمان الايجاري لكن المشرع الجزائري اختار ترجمة اعتماد ايجاري بدلالة على ذلك عبر مختلف القوانين و الاوامر المعدة لهذا الغرض
- و بالرجوع لتعريف المشرع الجزائري فيعتبر الاعتماد الايجاري هو عملية تجارية و مالية؛
- يتم تحقيقها من قبل المؤسسات المالية و البنوك او شركة تأجير مؤجرة قانونيا ومعتمدة صراحة بهذه الصيغة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين و الاجانب اشخاص طبيعيين كانوا ام معنويين تابعين للقانون العام او الخاص؛
- تكون قائمة علي عقد ايجار يمكن ان يتضمن حق الخير لشراء لصالح المستأجر ؛
- و يتعلق فقط بأصول المنقولة او غير المنقولة ذات الاستعمال المهني او بالمحلات التجارية أو بمؤسسات حرفية² ؛
- من خلال هذه التعاريف يمكن ان نلخص مفهوم للإيجار المالية على انه "عملية تجارية و مالية مبرمة بين المؤجر و المستأجر من خلال توقيع العقد تتبع الفرصة للمستأجر باستئجار ممتلكات منقولة و عقارية ملك المؤسسة المالية لفترة محدودة مقابل دفع الايجار".

¹ صكصك محمد أمين ، القرض الإيجاري فرصة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لإستكمال شهادة الماستر ، علوم تجارية ، ورقة 2012 ص26

² حجاج منال، الاعتماد الإيجاري بين المعيار المحاسبي 17 و معايير الهيئة المحاسبية و المراجعة المالية الإسلامية (08) ، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر ، علوم تجارية جامعة ورقلة ، 2011، ص48

II. أطراف عقد الايجار¹

إن عملية القرض الايجاري تنشأ من ثلاثة اطراف وهم المؤجر و المستأجر و المورد. باعتبار ان الائتمان الايجاري وسيلة لتمويل المشروعات في مختلف النشاطات الاقتصادية و نظرا لتوسعه و انتشاره فهو بذلك يحقق مزايا عديدة سواء لأطراف العملية (المؤجر، المستأجر المورد) أو حتى للاقتصاد الوطني، و فيما يلي سنحاول ذكر بعض منها

1_ المؤجر :

و هو مؤسسة ذات نشاط مالي متخصص مؤهلة و معتمدة تقوم بتمويل عملية القرض الايجاري و ذلك من خلال شراء الآلات و المعدات أو بناء عقارات و تمتاز بالملكية القانونية للأصل موضوع العقد حسب المواصفات التي يحددها المستأجر، و بعد عملية التمويل و الشراء تضع المؤسسة المؤجرة هذه الأصول تحت تصرف المستأجر لاستغلالها حسب الاتفاق طوال مدة العقد .

و لقد جاءت جل التشريعات في أن عمليات التمويل بالقرض الايجاري تخصص في الأغراض الانتاجية ومن النادر أن توجه للاستهلاك الشخصي.

2-المستأجر:

وهو المؤسسة التي يتم عملية الايجار لصالحها و هي الطرف التي يحدد طبيعة الأصل المراد تأجيره حسب طبيعة نشاطها كما أنها تستفيد من عائداته

ونجد أنه في أغلب الحالات يقوم المؤجر بإعطاء حرية التفاوض للمستأجر مع المورد حول السعر و التكلفة

3-المورد:

هو الذي يبيع أو يصنع الأصل المراد تأجيرها و المتفق عليها بين المؤجر و المستأجر و يقوم بتسليمها فعلاقته مع المؤجر تنحصر في اجراءات عقد البيع أما علاقته مع المستأجر فتمتد الى نهاية الضمان على الأصل المؤجرة التي تشمل العيوب الخفية و خدمات الصيانة ، و تجدر الاشارة الى أن المورد ليس طرفا مباشرا في عقد الائتمان الايجاري.

¹ صكصك محمد أمين، مرجع سبق الذكر ص 29

الفرع الثاني : مراحل سير عملية الائتمان الايجاري المالي¹

-المرحلة الأولى : و هي اقامة المؤسسة المستأجرة عقد الايجار مع المؤسسة المؤجرة لاقتناء الأصل موضوع الاتفاق بين المؤسستين وهنا توضع الشروط الخاصة بكل طرف من أطراف هذا العقد؛

-المرحلة الثانية : وهنا تباشر المؤسسة المؤجرة عملية شراء الأصل الذي تم الاتفاق عليه مع المؤسسة المستأجرة ليتم استغلاله؛

-المرحلة الثالثة : و في هذه المرحلة تقوم المؤسسة المؤجرة بتسليم الأصل المشتري للمؤسسة المستأجرة و هنا تبدأ مدة الايجار المتفق عليها و بالتالي المستأجرة يكون مطالبا بأقساط الايجار في الوقت المحدد لعملية التسديد؛

-المرحلة الرابعة: بعد انتهاء مدة عقد القرض الايجاري و يكون المستأجر قد انتفع بالأصل المؤجرة و ليكون أمام ثلاث خيارات:

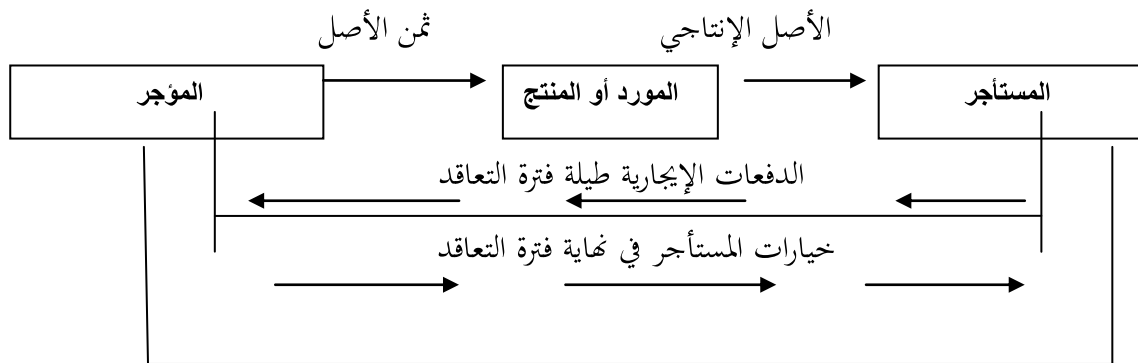
- تمديد مدة عقد الايجار و استغلال الأصل مرة أخرى؛

- تملك الأصل من قبل المستأجر و ذلك بدفع قيمة من 1% إلى 6% (حسب الإتفاق) من سعر الشراء للمؤجر و تستمد هذه القيمة بالقيمة المالية المتبقية ؛

- إرجاع الأصل للمؤجر للمؤسسة المؤجرة و بالتالي انتهاء العلاقة القائمة بين المؤسستين.

• و الشكل التالي يوضح مراحل عملية القرض الإيجاري .

الشكل (1-1): يوضح خيارات مراحل الايجار المالي



المصدر: د. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الاسكندرية مصر، 2000 ص 433.

¹ مصطفى رشدي شحبة النقود و المصارف و الائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، سنة 1999، ص 572.

الفرع الثالث: المخاطر البنكية للائتمان الايجاري المالي و ادارتها

I. المخاطر البنكية :لائتمان الايجاري المالي

يعرف المخاطر على أنه احتمال وقوع حدث مستقبلي يسبب لمن وقع عليه خسارة أو ضرر مادي أو معنوي. فهو غالبا ما يقترن بالحظ و الصدفة. فكما يُقال " الحياة مخاطرة و مجازفة " أما عواقب الخطر قد تكون ضعيفة و محتملة، وقد تكون معتبرة تؤدي إلى دمار و خراب.

و لتفادي هذه العواقب تلجأ المؤسسات الاقتصادية، بغرض المواجهة و التحكم أكثر في المخاطر، إلى ما يسمى بعمليات تغطية المخاطر (ضمانات ؛ تأمينات ؛ الخ...). يواجه القطاع المصرفي مجموعة من المخاطر سنتناولها في هذا الفرع و هي كالآتي :

أ- مخاطر الائتمان : Risque du crédit

ترتبط هذه المخاطر بالطرف الآخر و هو العميل و الوفاء بالتزاماته في موعدها ، فقد يكون عدم الوفاء المدين (العميل) بالتزاماته تجاه البنك في موعدها راجع إلى عدم قدرته على الوفاء أو عدم رغبته بالوفاء . و بالتالي فإن مخاطر الائتمان تتضمن الخسائر الممكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض و فوائده.¹

ب- خطر فقدان السيولة Risque il liquidité :

تنتج هذه المخاطر عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها،² و تتمثل في المخاطر الحالية او المستقبلية التي لها تأثيرات على ايرادات البنك و رأسماله، و يظهر هذا النوع من المخاطر عندما يكون حجم السيولة لدى البنك غير كافي لمواجهة التزاماته.

تنتج هذه المخاطر على عدة أسباب نذكر منها ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي الى عدم التناسق بين الاصول و الالتزامات من حيث اجال الاستحقاق كما تنتج عن الركود الاقتصادي و ما يترتب عليه من تعثر أو نظرا لازمات تنشأ بأسواق المال.³

¹ صباح رضاني، ادارة مخاطر التمويل البنكي للمؤسسات المصغرة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر، مذكرة لإستكمال شهادة الماستر ، علوم إقتصادية، ورقة 2011 ص،ص 45_46

² Eric lamarque,gestion bancaire, 2 edition , Pearson education dareios , France, septembre, 2008 , pag 116

³ Jean-claude augros , Michel quérue , risque de taux d' intért et gestion bancaire,economica ,paris 2000 , pag 20

ج - مخاطر السوق : Risque de marché

و هي المخاطر التي يمكن أن تؤثر على البنك و نشاطه، و الناجمة عن التقلبات في أسعار الفائدة و أسعار الصرف، بحيث يتوجب على البنك ان يحتفظ برأسماله لمواجهة هذا النوع من المخاطر¹

II. ادارة مخاطر الائتمان الايجاري:²

وبناء على ما سبق فقد اتضح أن التحكم في المخاطر البنكية يستدعي من البنوك وضع نظام للمراقبة الداخلية بحيث يلائم الأوضاع و يُراعي تنفيذ الإجراءات و احترام القوانين المعتمدة , و على أساس ذلك يمكن تحديد التقنيات و الوسائل المستعملة في التدقيق بغرض تنفيذ مهمة مراجعة في العمليات البنكية. لإيجاد طرق تقليل المخاطر و خلق نظام لتقييمها:

1-التنوع في الاستثمارات؛

2- اتباع سياسات معينة لوقاية نفسها (التحوط) من مخاطر اسعار الاوراق المالية.

المبحث الثاني : عرض الدراسات السابقة و مقارنتها بالدراسة الحالية

من خلال هذا المطلب سأحاول عرض بعض الدراسات السابقة التي تمس هذا الموضوع المتمثل في مراجعة قرض الإيجار و مدا إمكانية المراجعة في ضبط هذه القروض و التوصل إلى نتائج و حلول عن طريق مقارنتها بهذه الدراسات

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

الفرع الأول: عرض مذكرات الماجستير و الماستر

1-سورية مدقن قدمت شهادة الماستر، 2010 تحت عنوان المراجعة و أهميتها في البنوك الجزائرية-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ، كان الهدف من الدراسة هو ضمان التحكم في كل المخاطر البنكية بشكل يسمح بالتنبؤ و الكشف عن الأخطاء و الانحرافات المحتملة أما بالنسبة للاشكالية الرئيسية فهي " ما مدى نجاعة المراجعة في تسيير البنوك الجزائرية " بناء على ما سبق اتضحت أبعاد الدراسة وكذا حدود تطبيقها وبغرض الاجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدت هذه الدراسة المنهجين الوصفي في الجانب النظري و منهج دراسة حالة في الجانب

¹صباح رمضاني، نفس المرجع سبق ذكره، ص46

² منير ابراهيم هندي ادارة البنوك التجارية المكتب العربي الحديث الاسكندرية مطبعة ثالثة 2001 ص 229

العملي .من خلال الدراسة توصلت إلى النتائج التالية و المتمثلة في أن المراجعة وظيفية وقائية ضرورية تضمن صحة و مصداقية نظام المعلومات المستخدم و إحترام صحيح للاجراءات الداخلية و القوانين المعتمدة للمحافظة على الأصول و ذمة المؤسسة.

2- طالب خالـد :قدم رسالة الماجستير 2011 تحت عنوان "دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " دراسة حالة الجزائر ، الهدف من الدراسة هو فهم تقنية التمويل عن طريق القرض الإيجاري و الوقوف عند أهم الخطوات المطبقة في الجزائر من أجل ترقية دور القرض في تمويل الاقتصادية بصفة عامة تكمن إشكالية هذه الدراسة في " ما مدى فعالية تقنية القرض الإيجاري في تلبية الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟ و ما واقعها و آفاقها في الجزائر؟ اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و هذا لغرض وصف المؤسسات اذ يبدو هذا المنهج جليا عند التعرض لواقع تطبيق التمويل بالقرض الإيجاري في الجزائر و تقييم نتائج ذلك ، توصلت الدراسة الى استنتاجات الا و هي أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لا تزال بعيدة عن المكانة التي يجب أن تحتلها في الإقتصاد . كما أن الدور الذي يلعبه القرض الإيجاري في تمويلها و بالتالي في نموها و ترقيتها . لا يزال ضئيلا و غير كاف لتجاوز هذه الوضعية

3- صكـك محمد أمين ، مذكرة الماستر ، 2011 تحت عنوان القرض الإيجاري فرصة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المؤسسة المغربية للايجار المالي الجزائري ، تهدف الدراسة الى توضيح و تعريف القرض بالايجار و ماهي التحفيزات و التسهيلات المصاحبة له التي يبحث عنها المقاول لدى دراسته لفكرة إنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة ولتحقيق هذه الأهداف تم طرح الاشكالية التالية "ماهو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمام فرصة قرض الايجار " بحيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و كذا منهج دراسة حالة و في الأخير توصلت الى النتائج التالية من خلال التحليل لمجموعة من التعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الدول عبر العالم ظهر غموض الذي لا يزال يشوب تعريفها لأن التعاريف المقدمة لا تعطي أي صورة واضحة لهذا النوع من المؤسسات و لا يمكن تحديدها بدقة حيث أصبح موضوع تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي يلقي إهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية و المحلية و فضلا عن إهتمام الباحثين الاقتصاديين بإعتبارها من أفضل وسائل الانعاش الاقتصادي.

4-حفيان جهاد ، مذكرة الماستر، 2011تحت عنوان إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بورقلة ، و كان الهدف من الدراسة ، مدى كفاءة أنظمة المعلومات و تقنيات التحليل التي تدعمها و مراجعة التدابير و الاجراءات التي تعدها البنوك لتطوير إدارة المخاطر، ومن اجل تحقيق هذه الأهداف تم طرح الاشكالية التالية "كيف يمكن تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية" ، تمت الدراسة باتباع المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب دراسة حالة و في الأخير تم إستخلاص النتائج التالية أن أهم المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية بورقلة هي مخاطر متعلقة بالمقرض أو بالمشروع الممول أما فيما يتعلق بآراء المستجوبين فكانت بدرجة أهمية العوامل الخاصة بالعميل و الخاصة بالتسهيل الائتماني

الفرع الثاني:المجلات العلمية

1-"التوجيه المحاسبي للتأجير التمويلي في البنوك التجارية السورية "

دراسة نضال العرييد (2000) بعنوان مجلة جامعة دمشق, المجلد 16, العدد الأول, 2000:

هدفت هذه الدراسة الى دراسة الائتمان الايجاري كأحد أوجه توظيف الأموال و استثمارها في البنوك الاسلامية السورية من خلال القاء الضوء على المشاكل المحاسبية المرتبطة بهذا النوع من العقود من خلال عرض و تحليل الدراسة المحاسبية الصادرة عن FASB و ابراز كيفية الاستفادة منها لتقديم شكل مقترح للمعالجة المحاسبية للائتمان الايجاري في البنوك التجارية السورية.

و توصلت الدراسة الى ان هناك ضعفا في سياسة البنوك التجارية السورية في توظيف أموالها و التي أدت الى حدوث خلل في تحقيق التوازن بين عنصري السيولة و الربحية أدى الى انخفاض معدلات الربحية في هذه البنوك . و قد بينت الدراسة أن السبب الأساسي يعود الى نقص القوانين الصادرة التي تحكم سياسات توظيف الأموال كما اقترح الباحث معالجة محاسبية لعقود الائتمان الايجاري من خلال النظام المحاسبي المصرفي الموحد بشكل يتوافق مع المبادئ و المعايير المحاسبية الدولية.

لم تتناول هذه الدراسة المعالجة المحاسبية للائتمان الايجاري من وجهة نظر المستأجرين بل اقتصرت على المعالجة المحاسبية من وجهة نظر المؤجرين من خلال تقديم شكل مقترح للمعالجة المحاسبية للائتمان الايجاري في البنوك التجارية السورية و المشاكل المحاسبية المتعلقة به.

2- "مشكلات الاستئجار التمويلي و أثرها في عملية اتخاذ القرار التمويلي في تنفيذ الاستثمارات" دراسة فواز سالوم حموي(2005)مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية, المجلد 21, العدد الأول 2005:

تكمن أهمية البحث في اقتراح بدائل لتمويل الاستثمارات بجميع أنواعها قصد تسهيل عملية التمويل و تخفيض الأعباء و الالتزامات المالية التي تؤثر على الهيكل المالي المؤسسة كما تساهم في تحقيق التوازن بين السيولة و ربحية الاستثمار التي تعد مقياسا لقياس أداء الاستثمار في تحقيق أهدافه.

وقد هدف البحث الى توضيح ايجابيات تطبيق النموذج التمويلي على الاستثمارات كأساس بديل للافتراض و شراء أصول ثابتة.

وقد تمثلت مشكلة البحث في دراسة آلية عمل هذا النموذج و دراسة النتائج التي تتعلق به من الناحية القانونية و أثرها في الميزانية و الناحية الاقتصادية و أثرها في اتخاذ القرار بالشراء أو الاستئجار. و قد توصل الباحث الى النتائج التالية :

- أصبح الائتمان الايجاري من أهم مصادر التمويل المستخدمة لتمويل المشاريع الصناعية و التجارية و التي كانت عاجزة عن الحصول على التمويل اللازم لتلك المشاريع ؛
- إن اهتمام الدولة بتشجيع الائتمان الايجاري يساهم في زيادة حجم الاستثمارات طويلة الأجل لما توفره للمؤسسات من مصادر للأصول الثابتة دون تحمل أعباء مالية كبيرة؛
- ضرورة تحديد الأطر التشريعية و التنظيمية لعملية الائتمان الايجاري مع مراعاة عدم التعارض مع المعايير الدولية. تناولت الدراسة التسجيل المحاسبي لعقود الائتمان الايجاري , و اقتصر على كيفية المفاضلة في اتخاذ القرار بالشراء أو الاستئجار و الآثار المترتبة عن ذلك في حين يسعى الباحث الى الوقوف عند الآثار المترتبة عن التغير في المعالجة المحاسبية لعقود الائتمان الايجاري و ذلك في ظل معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي الجزائري.

المطلب الثاني :مميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة

أولاً: من حيث الهدف

تهدف الدراسات السابقة و المتمثلة في بعض المذكرات الماستر و الماجستير و المحلات الجامعية الى توضيح و تعريف القرض بالايجار و ماهي التحفيزات و التسهيلات المصاحبة له للتحكم في كل المخاطر البنكية و فهم تقنية التمويل عن طريق القرض و تطوير منهجية ادارة مخاطره في البنوك العاملة وفق الادارة الحديثة للمخاطر المصرفية و تقييم استراتيجياتها ،زيادة على ذلك دراسة الائتمان الايجاري كأحد أوجه توظيف الأموال و استثمارها

في البنوك الاسلامية السورية، توضيح ايجابيات تطبيق النموذج التمويلي على الاستثمارات كأساس بديل للاقتراض و شراء أصول ثابتة.

- أما الدراسة الحالية فتهدف الى التعرف على الاطار المفاهيمي والنظري للمراجعة الداخلية مع احترام اجراءاتها و مصداقية مخرجاتها في الشركة الوطنية للايجاري المالي وذلك بالتعرف على الاجار المالي وكيفية ادارة مخاطره و تحكم فيها ، و في الأخير محاولة ابراز مدى فعالية المراجعة الداخلية, في صحة و مصداقية عملياتها الائتمانية للايجار المالي للوصول الى نتائج حقيقية و صادقة .

ثانيا: من حيث طريقة المعالجة

اعتمدت أغلب الدراسات على المنهج التحليلي الوصفي مع الدراسة الحالة ، و بالنسبة لجمع البيانات و المعلومات تمثلت في العينات ، المقابلة و الملاحظة
أما الدراسة الحالية اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي ، بالنسبة لجمع البيانات تمثلت في المقابلة و الاستقصاء

ثالثا من حيث الاستنتاج

أن المراجعة وظيفية وقائية ضرورية تضمن صحة و مصداقية نظام المعلومات المستخدم و إحترام صحيح للاجراءات الداخلية و القوانين. ونجد أن هناك ضعفا في سياسة البنوك التجارية السورية في توظيف أموالها و أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لا تزال بعيدة عن المكانة التي يجب أن تحتلها في الإقتصاد ومن خلال التحليل لمجموعة من التعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الدول عبر العالم ظهر غموض الذي لا يزال يشوب تعريفها. لذا أصبح الائتمان الاجاري من أهم مصادر التمويل المستخدمة لتمويل المشاريع الصناعية و التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي كانت عاجزة عن الحصول على التمويل اللازم لمشاريعها إستخلاصا للنتائج التالية أن أهم المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية بورقلة هي مخاطر متعلقة بالمقرض و إن اهتمام الدولة بتشجيع الائتمان الاجاري يساهم في زيادة حجم الاستثمارات طويلة الأجل لما توفره للمؤسسات من مصادر للأصول الثابتة دون تحمل أعباء مالية كبيرة؛

-أما فيما يخص الدراسة الحالية فيمكن القول أن مراجعة الائتمان الاجاري المالي في الشركة الوطنية للايجار المالي أعطت نتائج معقولة مع اكتشاف بعض الأخطاء يمكن الغض بالنظر عنها كون الشركة حديثة، و رغم المحيط المتواجدة فيه يصعب عليها تطبيق الائتمان الاجاري المالي الذي جاء لتجسيد المشاريع و دفع عجلة التنمية

خلاصة :

من خلال ما تضمنه هذا الفصل عرفنا أن المراجعة وسيلة العصر الحديث حيث لظهورها مبررا يتمثل في توسيع النشاط الاقتصادي و تشعب نواحيه ومن هنا فقد توصلنا الى اعطاء فكرة عن المراجعة، وكما هو معلوم فان المؤسسات و البنوك بحاجة الى نظام رقابة يضمن لها الاحتفاظ بمكانتها و السير الحسن دون عقبات ولذا قمنا في هذا الفصل بتقديم الائتمان الايجاري المالي الذي أصبح شائعا في الآونة الأخيرة خصوصا في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خلق مناصب شغل لتوسيع النشاطات من أجل تجسيد المشاريع، مزودين بذلك بمجموعة من الدراسات السابقة التي تمس هذا الموضوع بشكل مباشر او غير مباشر

بحيث سنتطرق في الفصل الثاني الى الدراسة الميدانية و ابراز كيفية تطبيق نظام المراجعة على الايجار المالي وطرق المعالجة .

تمهيد:

من خلال هذا الفصل حاولنا تطبيق المراجعة الداخلية على الائتمان التجاري المالي للشركة الوطنية للايجار المالي "SNL" وكالة ورقلة ، معتمدين في ذلك أساليب المراجعة المتمثلة في المقابلة و الاستقصاء لتقييم و مراجعة مختلف مراحل الائتمان التجاري المالي من أجل إكتشاف الأخطاء و إقتراح التوصيات و الحلول لتفادي الوقوع فيها مستقبلا و اثبات مدى كفاءة المراجعة الداخلية لضمان السير الحسن للشركة ، حيث تم استعمال الوصف التحليلي لأسئلة الاستقصاء و شبكة تحليل الوظائف

قسمنا الفصل الثاني الى مبحثين يتناول المبحث الاول: الطريقة و الادوات المتبعة (اختيار العينة و الادوات المستخدمة)، أما المبحث الثاني: عرض النتائج المتوصل لها و المناقشة بتفسير و تحليل المخرجات

المبحث الأول : كيفية إنجاز الدراسة

سنحاول في المبحث الأول التعرف على الطريقة والأدوات المتمثلة في تحديد مجتمع الدراسة و الأدوات التي سنستخدمها في الجمع .

المطلب الأول : مجتمع الدراسة و تحديد المتغيرات.

من خلال هذا المطلب سنحاول تحديد مجتمع العينة والمتغيرات و كيفية قياسها وطريقة جمع المعطيات.

الفرع الأول:مجتمع الدراسة

استهدفت الدراسة المقابلة و الاستقصاء في مصلحة المكلف بالزبائن التي تعتبر هي المسؤول الأول لسير عملية الائتمان الايجاري المالي في المؤسسة الوطنية للايجار المالي

I. دراسة المؤسسة محل الدراسة

1-تعريف المؤسسة:

هي مؤسسة مالية عمومية مختصة في الايجار المالي وهي الشركة الوطنية للايجار المالي SNL نشأت بين بنكين "البنك الوطني الجزائري BNA " و "بنك التنمية المحلية BDL" و بدأت نشاطها في 23 أفريل 2011 , برأس مال يقدر بـ "3,5 مليار دينار جزائري , و هي موجودة علة معظم أنحاء التراب الوطني من خلال نقاط البيع , التي تتواجد في المساحات المخصصة لها , تساهم في مجال التمويل عن طريق آلية الايجار المالي. تتمثل مهمة "SNL" في مرافقة و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(PME) و كذا الصناعات المتوسطة و الصغيرة"PMI" و المهن الحرة قصد توسيع نشاطها أو تجديد معداتها من أجل تجسيد مشاريعها و من ناحية أخرى خلق مناصب شغل عن طريق عملية التمويل.

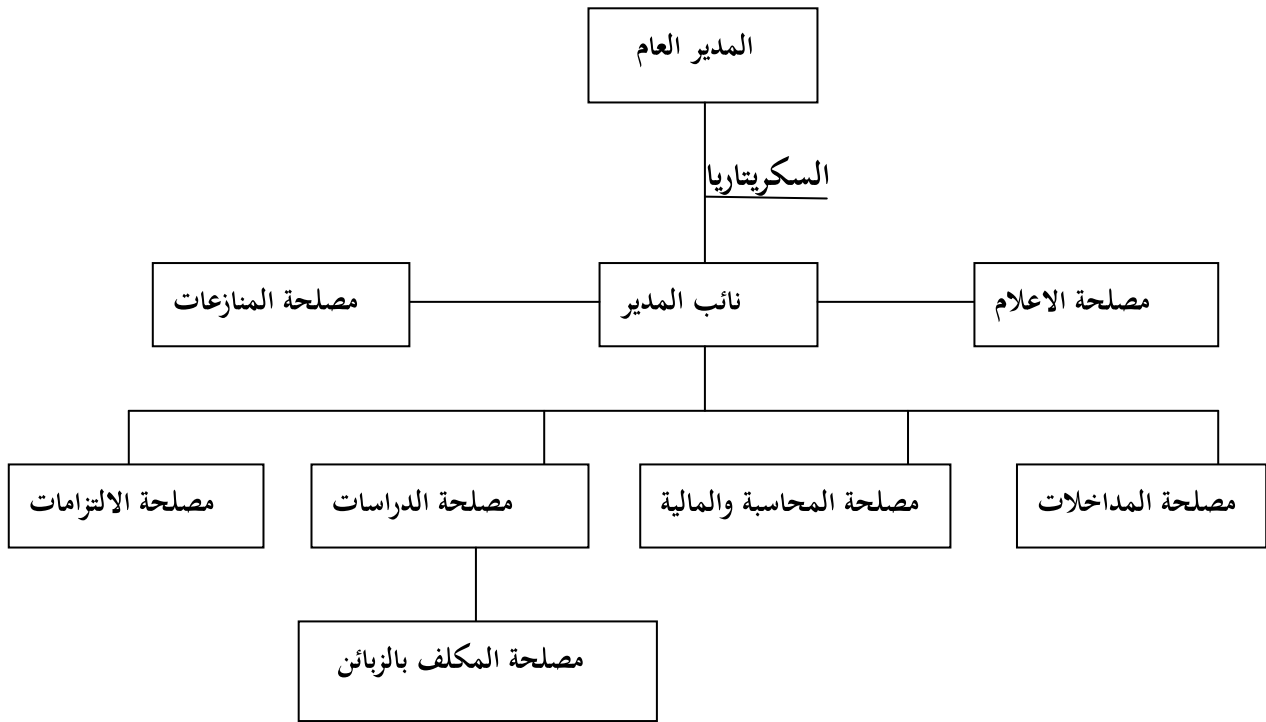
تقترح "SNL" منتجات من 6 صيغ للايجار المالي للنقل من خلال شراء أو تجديد المعدات في مختلف القطاعات الاقتصادية و الصناعية و هي : " الايجار المالي للنقل , الايجار المالي للمعدات , الايجار المالي

للمعدات و الانتاج للتحويل و الصناعة , الايجار المالي للمعدات الطبية , الايجار المالي للمباني و الأشغال العمومية , الايجار المالي للسياحة و الايجار المالي للخدمات

2-الهيكل التنظيمي:

سنقوم بتقديم الهيكل التنظيمي لوكالة الشركة الوطنية للايجار المالي بالاضافة الى توضيح بسيط لبعض الوظائف التي تقوم بها الوكالة و بالأخص مصلحة المكلف بالزبائن التي كانت محل الدراسة و ذلك كالتالي:
يتواجد مقر المديرية العامة للشركة بولاية الجزائر ، يحتوي المقر العام على فروع متواجدة عبر التراب الوطني - تتواجد في الشركة عدة مصالح سنقوم بعرضها كالاتي:

الشكل رقم: 1-2: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للايجار المالي



المصدر: من وثائق شركة SNL

وظائف الشركة الوطنية للايجار المالي:

المدير العام: يقوم مدير الوكالة بالاشراف على جميع الأقسام و تسيير العمال ، كما يقوم بإمضاء و إبرام العقود بجميع أنواعها لأنه كمثل للشركة مفوض من طرف الرئيس المدير العام أمام جميع الهيئات.
مصلحة المنازعات: و هي المصلحة المتعلقة بالأمر القانونية أي متابعة الزبائن قانونيا.

مصلحة المداخلات: تقوم بإعداد التعهدات المتعلقة بالزبون

مصلحة الدراسات : تقوم بإعداد الموازنات التقديرية التحليل المالي

مصلحة الالتزامات: تقوم بإعداد إتفاقيات المتعلقة بالعقود

مصلحة المكلف بالزبائن: يقوم بإستقبال الزبائن، وإشعاره في حلة رفض أو قبول الملف يقوم بإرسال تقرير شهري للمديرية العامة بالعاصمة و أيضا يقوم بالزيارة الميدانية في حالة شراء العتاد للزبون.

ثانيا: تحديد المتغيرات و كيفية قياسها

إن أهم متغير يمكن التعرف عليه في هذه الدراسة و كذلك قياسه هو الائتمان الايجاري المالي لذلك سوف نحاول من خلال هذا المدخل تعريف الائتمان الايجاري المالي و كذلك إمتيازاته:

أ. تعريف و شروط الائتمان الايجاري المالي:

-تعريف و شروط عقد الايجار المالي:

هو عملية تجارية و مالية مبرمة بين المؤجر SNL و المستأجر (الزبون), من التوقيع على العقد تتيح الفرصة للمستأجر باستئجار ممتلكات منقولة و عقارية ملك ل SNL لفترة محدودة مقابل دفع إيجار ، و الإيجار موجه للمتعاملين الاقتصاديين مع إمكانية شراء المعدات المستأجرة بالقيمة المتبقية محددة مسبقا في العقد و المعروضة في نهايته و تتمثل شروطه في:

-مدة الايجار تتراوح ما بين 02 الى 05 سنوات؛

- يتراوح القسط الأول ما بين 5 % الى 50%؛

- الشراء بالقيمة المتبقية 1%؛

- اقساط الاستئجار شهرية أو فصلية .

ب. إمتيازات الايجار المالي ل SNL:

- بديل أو مكمل للتمويل البنكي ؛

- تمويل ميسر و أقل تقييد ؛

- تبسيط وثائق الملف؛

- الحفاظ على القدرة المالية للمؤسسة ؛

- الاستفادة من المزايا الجبائية (الاعفاء) ؛

-شراء المعدات بالقيمة المتبقية المقدرة ب 1%.

الفرع الثاني: طريقة جمع المعطيات

للاجابة على الاشكالية المطروحة في هذا البحث و للتأكد من صحة أو نفي الفرضيات المتبنات فقد تم إستخدام المنهج الوصفي و المنهج الاستقرائي التحليلي و ذلك لتحليل البيانات و المعطيات المتحصل عليها و من تم تحديد النتائج المتوصل إليها لذلك تم إستخدام الأدوات المتمثلة في المقابلة الشخصية و إستمارة الاستقصاء للحصول على المعطيات و قد إمتد استخدام هذه الأدوات زمنيا خلال الفترة من 15 مارس الى غاية 15 ماي من سنة 2013 .

المطلب الثاني: الأدوات المستعملة

بعد اختيارنا للمنهج التحليلي و جب علينا تحديد أدوات البحث المستعملة في جمع المعلومات والبيانات ولهذا ارتأينا أن أفضل الأدوات للوصول إلى نتائج حول الموضوع هي أسلوب المقابلة الشخصية والاستقصاء.

I. المقابلة الشخصية

لقد اخترنا في بعض الأحيان أسلوب المقابلة الشخصية مع أفراد المجتمع المدروس ، والمتمثل في على مصلحة المكلف بالزبائن التي تبدأها عملية تسيير القروض التجارية و كذا مراجعة الوظائف بمختلف مستوياتهم من مصلحة الاستقبال الى المصلحة القانونية، وهذا قصد الحصول على المعلومات مباشرة ، من اجل شرح الأسئلة للوصول إلى إجابات صحيحة وسليمة تمكننا من الوصول إلى نتائج دقيقة.

II. إستمارة الاستقصاء

تعتبر خطة لسير عملية المراجعة ، و هي مجموعة كبيرة من الأسئلة المتنوعة تكون بشكل مغلق أي أن الاجابة عليها تكون بنعم أو لا، حيث أن الاجابة بنعم تعكس نقاط القوة أي ان المؤسسة تحتوي نظريا على اجراءات مناسبة تضمن تحقيق أهداف المراجعة، اما الاجابة لا فهي تدل على نقاط الضعف و التي تعني أن هناك خللا أو نقصان في اجراءات المراقبة و التي تحتاج الى شرح و توضيح، كما يجب عليه ان يسجل ذلك على أوراق العمل بصفة مستمرة.

ان الاجابة على هذه الأسئلة تستوجب تقنيات مكاملة كاستدلال بالهياكل التنظيمية، و تحليل وصفي لمناصب العمل و كذا سير العمليات.

المبحث الثاني : النتائج و المناقشة

سنقوم في هذا المبحث بعرض النتائج المتوصل إليها من خلال المقابلة التي قمنا بها و أسئلة الاستقصاء و ذلك بتحليلها و مناقشتها مع اقتراح الحلول و التوصل الى استنتاجات.

المطلب الأول:

قمنا في هذا المطلب بعرض نتائج المقابلة و جدول أسئلة الاستقصاء و جدول شبكة تحليل الوظائف بشكل منظم و متسلسل قصد ايضاح مراحل عملية الائتمان الايجاري، في الشركة الوطنية للايجار المالي و بالتحديد في مصلحة المكلف بالزبائن لكونه في آن واحد المسؤول عن الوكالة و الزيارة الميدانية و المراقب الداخلي لها.

أولا :نتائج المقابلة

✓ التعرف على مصلحة المكلف بالزبائن:

تعرفنا على المصلحة من خلال المقابلة التي قمنا بها حيث تبين لنا أن مدير هذه المصلحة يقوم بالاجراءات الأولية للائتمان الايجاري المالي حيث يقوم باستقبال الزبائن و التفاوض معهم، و الزيارة الميدانية الاطلاع على الملف، وذلك طبقا للوثائق التي طلبناها لتحديد الأخطاء و النقائص الهامة و الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المحدقة بها . و لمعرفة كل الجوانب المتعلقة بعمليات الايجار المالي في الشركة يجب معرفة ما يلي: .

1-ملف طلب الائتمان الايجار المالي(ملحق رقم01)

-عقد تأسيس الشركة نسخة؛

- لحة السيرة الذاتية للزبون (المستأجر)؛

- السجل التجاري (نسخة)؛

- نسخة من عقد الايجار (مكتب) تكون سارية المفعول؛

2- الوثائق المالية:

- الميزانية (3 سنوات الاخيرة)؛
- الدراسة التنبؤية المالية (4 سنوات)؛
- تقرير محافظ الحسابات في الشركة؛
- تأمين العمال؛
- نسخة من شهادة عدم الاحضاع للضريبة؛
- نسخة من الرقم الجبائي ؛
- مخطط الأعمال للشركة ؛
- الوفاء البنكي؛
- تقرير على الزبائن؛
- شهادة التصنيف و التأهيل الخاصة للمقاول؛
- الوثائق التجارية؛
- الفاتورة الشكلية للعتاد SNL ؛
- نسخة من شهادة النقل (خاصة بسجل النقل)؛
- نسخة من بطاقة التعريف ؛
- حقوق الدفع 11700 دينار جزائري (خارج الرسم).

3- الضمانات:

- تسجيل العقد الذي يربط بين طرفين "قرض المستأجر" و "قرض المؤجر"؛ (ملحق رقم 02)؛
- ضمانات معطاة من طرف F.G.A.R و CIAR؛ (ملحق رقم 03-04)
- ضمان زبون مع زبون آخر.

أولاً: مرحلة الائتمان الايجاري المالي الواجب اتباعه على مستوى الشركة:

- استلام الملف من طرف المكلف بالزبائن ؛
- تسجيل استلام الملف؛
- اعداد وصل استلام من 5 نسخ " 1 تعطى الى الزبون، 2 الى المكلف بالدراسة القرض، 3 للمكلف بالزبائن
- 4، الى لجنة القروض، 5 الى المصلحة القانونية " ؛

- إعطاء الملف للمساعدة للتفاوض مع الزبون و التأشير على الملف إذا كان كاملاً؛
- يسند مساعد مدير مصلحة الدراسات لأحد المكلفين بالدراسة.

ثانياً: مراحل دراسة الملف

- **الملف الناقص :** يقوم المكلف بالدراسة بإشعار الزبون بطلب الوثائق الناقصة . (ملحق رقم 05)
- **الملف كاملاً :** يقوم المكلف بالدراسة ب: (ملحق رقم 06)
 - اللجوء إلى مركزية المخاطر ؛
 - الزيارة الميدانية برفقة شخص مؤهل تابع للمؤسسة الطالبة للعقد ؛
 - إعداد محضر الزيارة و إمضائه من (المكلف بالزيائن) و الاحتفاظ به في ملف القرض؛
 - تسجيل الملف على نظام المعلومات ؛(ملحق رقم 07)
 - نقل الرقم التسلسلي الذي يسند له نظام المعلومات على غلاف الملف؛
 - المطابقة بين الملف وما تم تسجيله على نظام المعلومات من نظام المعلومات من طرف مساعد مصلحة القروض؛
 - ارسال نسخة اخرى من الملف الى المديرية الجهوية للاستغلال؛
 - القيام بدراسة و تحليل المعلومات؛
 - عرض الملف على لجنة القروض في اجتماع مغلق بحضور المكلف بالدراسة ؛
 - اسفار الاجتماع عن محضر ممضي من طرف كل الحاضرين؛
 - اشعار الزبون بالقبول؛
 - اعداد تصريح التعهد و امضائه من طرف مدير مصلحة القروض و مدير المؤسسة؛
 - امضاء اتفاقية القرض من طرف الزبون بعد اطلاعه عليها؛
 - تحصيل الضمانات و تسجيلها على نظام المعلومات.

ثانيا: نتائج الاستقصاء

جدول رقم واحد(2-1): قائمة الاستقصاء

لا	نعم	الاسئلة
		السياسة المتبعة
	×	هل يتم تسجيل استلام كل ملف على سجل خاص بذلك
	×	هل توجد استمارة نموذجية لطلب الائتمان
	×	هل تعتمد الوثائق المكونة لملف الائتمان على:
×		طبيعة نشاط المؤسسة؟
×		نوع القرض المطلوب؟
		هل يتم قبول الملف عندما يكون منقوصا من بعض الوثائق؟
	×	هل الوثائق المطلوبة و التي تكون ناقصة عند استلام الملف يتم طلبها فيما بعد من طرف المكلف
×		بالدراسة؟
×		هل يقدم مستلم الملف وصل استلام للزبون؟
	×	هل طلب تكميل الملف يكون في اقصر الآجال
		هل يتم تسجيل موعد الرد على طلب الائتمان على وصل استلام؟
	×	هل موعد الرد متعلق بمستوى السلطة المخولة لاعتماد الائتمان؟
	×	هل يتم استلام كل الملفات على مستوى الوكالة مهما كان مبلغها كبيرا؟
		الدراسة:
	×	هل تتم دراسة الملف طبقا لدليل الاجراءات الخاص بذلك و القانون الاساسي للمؤسسة SNL؟
		الدراسة الاقتصادية المالية هل تتم من قبل الوكالة التي استلمت الملف؟
×	×	عند رفع الوكالة لملف الائتمان الذي مبلغه يفوق قدرتها على الاعتماد السلطة الأعلى منها :
×		-هل يتم ارفاقه بالدراسة التي قامت بها
	×	-هل يتم ارفاقه برأي الوكالة عن الاعتماد أو عدمه
		- هل يتم ارفاقه بمعلومات عن الزبون تسمح لهذه الأخيرة بالتعرف عليه و بالتالي تسهيل عملية

		<p>اتخاذ قرار الاعتماد أو عدم قبول اعتماد القرض</p>
		<p>● اعداد تصريح التعهد :</p> <p>- هل تغطي قيمة الضمانات مبلغ الائتمان؟</p> <p>- هل يتم التأكد من تحصيل كل الضمانات قبل اعداد تصريح التعهد؟</p> <p>- هل يعتمد قرار اعتماد الائتمان على :</p> <p>✓ محضر لجنة القروض؟</p> <p>✓ امضاء مدير الوكالة أو نائبه في حالة غيابه؟</p> <p>● هل يتجسد هذا القرار على شكل وثيقة تصريح بالتعهد AUT1 ؟</p> <p>● هل الجهة المسئولة عن اعداده هي :</p> <p>- الادارة المركزية</p> <p>- المديرية العامة</p> <p>- الوكالة</p> <p>تسجيل الملف:</p> <p>● هل يتحقق المكلف بالزبائن خلال عملية التسجيل من وجود كل الوثائق المكونة للملف و سلامتها؟</p> <p>● هل يتحقق المكلف بالزبائن قبل تسجيل الملف من عدم التزام الزبون بقروض أخرى حيث سبق له عدم التسديد عند الاستحقاق؟ (الاتصال بمركزية المخاطر)</p> <p>● هل يقوم المكلف بالدراسة بتسجيله على نظام المعلومات في حين اعداده؟</p> <p>● عند تسجيل الملف على نظام المعلومات هل يسند له هذا الأخير رقما؟</p> <p>● هل هذا الرقم مركب من:</p> <p>- سنة الإئتمان الإيجاري المالي</p> <p>- الرقم التسلسلي للتسجيل</p> <p>- نوع القرض المعتمد</p>
	×	
	×	
	×	
×		
	×	
	×	
	×	
×		
	×	
	×	
	×	
×		
	×	
	×	
	×	

		<ul style="list-style-type: none"> ● هل هو منقول يدويا على ملف القرض؟ ● هل تعتبر كل مرحلة كقرض مستقل يتم تسجيله لوحده؟ <p>اعداد اتفاقية القرض:</p>
×	×	
	×	<ul style="list-style-type: none"> ● هل يتم اعداد اتفاقية القرض بعد الحصول على ضمانات ؟
×		<ul style="list-style-type: none"> ● هل هي معدة من 03 نسخ ؟
	×	<ul style="list-style-type: none"> ● هل يتم امضاءها من طرف الزبون؟
	×	<ul style="list-style-type: none"> ● هل تعطى نسخة منها للزبون؟
	×	<ul style="list-style-type: none"> ● عند تسريح القرض هل يتم اعداد سند لأمر بمبلغ القرض ؟
		رفض اعتماد القرض
	×	<ul style="list-style-type: none"> ● هل يتم تسجيل الملف المرفوض على نظام المعلومات قبل ترتيب نسخة منه في الارشيف؟ ● هل يتم ارجاع الملف المرفوض الى الزبون؟
×		
		اشعار الزبون
	×	<ul style="list-style-type: none"> ● في حالة قبول او رفض الإئتمان الإيجاري المالي هل يتم اعداد رسالة الاشعار للزبون بقرار المؤسسة SNL؟
	×	<ul style="list-style-type: none"> ● هل يتم اشعاره في الآجال المحدودة ؟
	×	<ul style="list-style-type: none"> ● هل يتم تسجيل هذه العملية على نظام المعلومات؟

المصدر : من اعداد الطالبة

-الملاحظة:

من خلال جدول قائمة الاستقصاء نلاحظ أنا السياسة المتبعة للائتمان الايجاري المالي كانت أغلبها نعم و هذا راجع للسياسة الجيدة مع الزبائن اذ تقوم مصلحة المكلف بالزبائن بطلب ملف الايجار المالي كاملا ففي حالة وجود نقائص في الملف تقوم المصلحة بإشعار الزبون ، عند استكماله يرسل الملف الى مصلحة الدراسات المتمثلة في الدراسة المالية للحد من الأخطار الائتمانية و بعد الدراسة يعرض الى لجنة القروض من أجل الموافقة عليه و التأكد من تحصيل الضمانات مع تصريح بالتعهد من طرف الزبون بأنه مدان ل SNL يتم اعداد سند لأمر بمبلغ القرض و يتم امضاه ليعت هذا الأخير إلى البنك المركزي الجزائري للتأكد من حساب الزبون المصرفي على أنه قادر بالوفاء بديونه اذ لم يقوم هذا الأخير بالتسديد ل SNL تبقى مسألة الديون بين الزبون و البنك ، إذا لم يسدد وفق الآجال الممنوحة تقوم SNL بالاتصال بالمصلحة القانونية التابعة لها و هذا بإستخدام الكفالة التي تمثل عبئ على الزبون بالنسبة لتكاليف الموثق .

بعد التأكد من اتخاذ هذه الإجراءات يقبل تحويل القرض الى حساب الزبون اذ يقوم بإمضاء اتفاقية محررة من طرف المصلحة و التي تشرح فيها كيفية شروط العقد بين الوُجر و المستأجر.

2- شبكة تحليل الوظائف:

الجدول رقم(2-2): شبكة تحليل الوظائف

غير مطبق	المصلحة القانونية	المصلحة الإدارية	مدير الوكالة	مصلحة القروض	لجنة القروض	مصلحة الدراسات	مصلحة الاستقبال	القائم بها المهام
			x				x	- استقبال ملف طلب قرض
			x				x	- الإطلاع على الملف و التأشير عليه
			x				x	- التفاوض مع الزبون
							x	- كتابة الرقم على الملف
						x	x	- إرسال نسخة من

								الملف إلى المديرية
								الجهوية للاستغلال
								- الاستعلام لدى
								مركزية المخاطر
								- اعتماد الضمانات
								- إعداد إشعار قبول
								منح القرض
								- إشعار الزبون
								- إعداد اتفاقية
								القرض
								- إمضاء اتفاقية
								القرض
								- إعداد السندات
								لأمر
								- الزيارة الميدانية
								- دراسة و تحليل
								الملف
								- عرض الملف على
								لجنة القروض
								- تسجيل الملف على
								نظام المعلومات و
								ترقيمه
								- مراقبة التسجيل و
								اعتماده

المصدر : من اعداد الطالبة

✓ من خلال تحليل شبكة الوظائف لاحظنا الآتي:

- يتم استلام ملف طلب القرض من طرف مصلحة الاستقبال التي بها المكلف بالزبائن الذي يعتبر مدير الوكالة و مراقب تسيير و تعتبر خلط في الوظائف و ذلك بسبب ان المؤسسة بدأت نشاطها عن جديد؛
- الاطلاع على الملف و التأشير عليه و التفاوض مع الزبون كذلك في مصلح الاستقبال و المكلف بالزبائن و المدير العام للوكالة.
- بما ان مصلحة الاستقبال و المكلف بالزبائن مصلحة واحدة فهو الذي يقوم بالزيارة الميدانية؛
- يتم ارسال نسخة من الملف الى المديرية الجهوية للاستغلال من قبل المكلف بالدراسة او المكلف بالزبائن؛
- يتم اشعار الزبون بالقبول او الرفض من طرف مصلحة الاستقبال أو المكلف بالزبائن أو لجنة القروض أ و مديرية مصلحة القروض و هذا خلط في الوظائف لان على المؤسسة ان تكلف مصلحة واحدة بإشعار الزبون؛
- مصلحة المحاسبة و المالية و مصلحة الاعلام الآلي تقوم بوظائفها العادية؛
- إعداد السندات لأمر تتم في المصلحة الادارية و تبعث الى البنك المركزي قصد التأكد من الحساب الجاري للزبون؛(ملحق رقم 08)
- وظيفة مدير الوكالة هي امضاء اتفاقية العقد قبل ارسالها الى المديرية العامة بالعاصمة؛
- بعد دراسة و تحليل ملف طلب القرض يرسل الى المديرية العامة بالعاصمة للموافقة على مبلغ القرض المطلوب.

المطلب الثاني : المناقشة و التحليل

أما في المطلب الثاني فحاولنا تفسير و تحليل المخرجات و ربط النتائج و الفرضيات من أجل الوصول الى

حلول

الفرع الأول: تفسير و تحليل و تعليل المخرجات

قمنا بإستخراج نقاط القوة و الضعف التي تمثل سير عملية الايجار المالي مع التعليق على نقاط الضعف

جدول رقم (2-3): جدول نقاط القوة و الضعف بنسبة لقائمة الاستقصاء

نقاط القوة	نقاط الضعف
توجد استمارة نموذجية لطلب القرض تعتمد الوثائق المكونة لملف القرض على طبيعة نشاط المؤسسة	الوثائق المطلوبة و التي تكون ناقصة عند استلام الملف لا يتم طلبها فيما بعد من طرف المكلف بالدراسة لا يقدم مستلم الملف وصل استلام للزبون

<p>لا يتم تسجيل موعد الرد على طلب القرض على وصل استلام</p> <p>لا يعتمد قرار اعتماد القرض على امضاء مدير الوكالة أو نائبه في حالة غيابه</p> <p>ليست الجهة المسئولة عن اعداده هي الادارة المركزية أو الوكالة</p> <p>لا تعتبر كل مرحلة كائتمان مستقل يتم تسجيله لوحده</p> <p>اتفاقية الائتمان ليست معدة من 03 نسخ</p> <p>لا يتم ارجاع الملف المرفوض الى الزبون الا اشعار يفوق مدة الآجال المحددة</p>	<p>يكون طلب تكميل الملف في اقصر الآجال</p> <p>يتم استلام كل الملفات على مستوى المؤسسة مهما كان مبلغها كبيرا لان الموافقة تتم من المديرية العامة بالجزائر العاصمة</p> <p>تتم دراسة الملف طبقا لدليل الاجراءات الخاص بذلك و القانون الاساسي للمؤسسة SNL</p> <p>قيمة الضمانات تغطي مبلغ القرض</p> <p>يعتمد قرار اعتماد القرض على محضر لجنة القروض</p> <p>يتحقق المكلف بالزبائن خلال عملية التسجيل من وجود كل الوثائق المكونة للملف و سلامتها</p> <p>تقوم المصلحة القانونية من التأكد من عدم التزام الزبون بتسديد قروض اخرى في آجال الاستحقاق بالاتصال بمركزية المخاطر</p> <p>يقوم المكلف بالدراسة بتسجيله على نظام المعلومات في حين اعداده و يسند له رقما</p> <p>ينقل يدويا على ملف الائتمان</p> <p>عند تسريح القرض يتم اعداد سند لأمر بمبلغ القرض</p> <p>يتم تسجيل الملف المرفوض على نظام المعلومات قبل ترتيب نسخة منه في الارشيف</p> <p>في حالة قبول او رفض اعتماد القرض يتم اعداد رسالة الاشعار للزبون بقرار المؤسسة SNL</p> <p>يتم اشعار الزبون في الآجال المحددة</p>
---	--

المصدر: من اعداد الطالبة

التعليق على:

1- نقاط الضعف:

- تركم المهام على المكلف بالدراسة وعليه عدم ارسال اشعار الملف الناقص للزبون لاستكمالها؛
- تمأون المكلف بالزبائن (مصلحة الاستقبال) بعدم تقديمه وصل استلام الملف الى الزبون مع عدم تسجيل موعد الرد على الطلب ؛
- تقوم مؤسسة SNL بتقديم خمسة (05) نسخ من اتفاقية القرض بدلا من ثلاث(03) نسخ؛
- مدة الدراسة تفوق المدة المحددة 20 يوم و تصل حتى الى أكثر من 30 يوما؛
- احتفاظ مؤسسة SNL بالملف المرفوض .

❖ بعد ان قمنا بعملية الاستقصاء من طرح الاسئلة على مصالح المؤسسة و التأكد من السير الحسن لعملية الايجار المالي بالاعتماد على المراجعة الداخلية واستنتجنا من خلال تحليل المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة بان للمؤسسة مزاياها و المتمثلة في نقاط القوة كانت تفوق سلبياتها وهي نقاط الضعف و بالتالي لا تؤثر على المؤسسة سلبا و هذا راجع الى أن SNL حديثة النشأة من بنكين "BNA" و "BDL" اللتان عرفتا بالأقدمية و المتميزتان بكسب ثقة الزبائن.

2- شبكة تحيل الوظائف:

خلال القيام بمهمة المراجعة على تحليل الوظائف قمنا بتطبيق البرنامج النهائي وفق الطريقة التي يتبعها المدققين الداخليين بغرض الكشف عن بعض النقائص نذكر منها

1- مرحلة الدراسة و التحليل:

أولا: بالنسبة لفصل المهام

جدول رقم (2-4): ورقة كشف و تحليل مشكل فصل المهام الوظيفية

المعاينة Constat	على مستوى مصلحة الاستقبال و المكلف بالدراسة و المدير العام لا يوجد فصل في المهام
التحليل Analyses	مبدأ الفصل بين مهام الاستلام , الدراسة و التحليل و تسجيل الملفات على نظام المعلومات غير وارد اي ان ما نص عليه القانون 02/03 بهذا الشأن غير مطبق

<p>- خطر وجود أخطاء في الدراسة لا يتم اكتشافها أثناء التحليل - خطر منح القروض للزبائن لا تتوفر فيهم الشروط الضرورية لذلك.</p>	<p>Conséquences النتائج</p>
<p>--إعادة تنظيم المصلحة بالمراعاة فصل وظائف الاستلام ، الدراسة ، التسجيل على نظام المعلومات لتفادي مخاطر ذلك</p>	<p>التوصيات Recommandations</p>

المصدر : من إعداد الطالبة

ثانيا: بالنسبة للوثائق المكونة لملف القرض

جدول رقم(2-5) : ورقة كشف و تحليل الوثائق المكونة لملف القرض

<p>الوثائق المكونة لملف القرض غير مطابقة للمعايير الموضوعية</p>	<p>Constat المعاينة</p>
<p>الميزانيات الجبائية غير مصادق عليها من قبل أحد ممتثني المحاسبة</p>	<p>Analyses التحليل</p>
<p>-خطر عدم إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة المقترضة (المستأجر) -يمكن أن تكون مزورة بهدف تغليط (SNL) للحصول على الائتمان أي خطر الاعتماد على وثائق خاطئة أو مزيفة</p>	<p>Conséquences النتائج</p>
<p>-رفض الملف . -الطلب من الزبون المصادقة عليها من قبل خبير المحاسبة أو شخص مؤهل لذلك</p>	<p>التوصيات Recommandations</p>

المصدر : من إعداد الطالبة

ثالثا: بالنسبة للزيارة الميدانية

جدول رقم(2-6) : ورقة كشف و تحليل الزيارة الميدانية

المعاينة Constat	محضر الزيارة الميدانية
التحليل Analyses	غياب محضر الزيارة الميدانية
النتائج Conséquences	خطر عدم حيازة الزبون للمقر أو المحل أو أنه قدم وثيقة عن مقر وهمي خطر عدم ملائمة المقر للاستثمار الذي سيقوم به الزبون
التوصيات Recommandations	لابد من الزيارة الميدانية و تجسيدها في محضر يتم إمضاؤه من طرف الزبون

المصدر: من إعداد الطالب

رابعا: بالنسبة للاستعلام لدى مركزية المخاطر

جدول رقم(2-7) : ورقة كشف و تحليل المشكل الخاص بالاستعلام لدى مركزية المخاطر

المعاينة Constat	اللجوء الى الاستعلام لدى مركزية المخاطر,
التحليل Analyses	نتيجة اللجوء الى مركزية المخاطر في كل الملفات
النتائج Conséquences	كل الزبائن ليست لها ديون ما ينتج عنه التزام الزبون بتسديد كل مستحقاته ل snl
التوصيات Recommandations	الاستعلام لدى مركزية المخاطر على كل الزبائن بدون استثناء و مهما كان مبلغ القرض في حدود السلطة المفوضة ل snl

المصدر : من إعداد الطالبة

خامسا: بالنسبة بالاتصال بالزبون

جدول رقم(2-8) : ورقة كشف و تحليل المشكل الخاص بالاتصال بالزبون

اشعار الزبون بقبول أو رفض الائتمان الايجاري المالي	Constat المعاينة
قيام المكلف بالزبائن بإشعار الزبون في حالتي القبول أو الرفض لكن في مدة تفوق الوقت المحدد	Analyses التحليل
- عدم معرفة الزبون لقرار الوكالة في الوقت المحدد - لا يمكن مراقبة مدة الدراسة	Conséquences النتائج
يجب اشعار الزبون بمجرد اتخاذ القرار فيما يخص طلبه مع احترام المدة المحدد لذلك	Recommandations التوصيات

المصدر : من إعداد الطالبة

- النتائج المتوصل اليها:

تم اعداد التقرير في اطار المهمة التي تم القيام بها و الخاصة بالمراجعة الداخلية لدورة الائتمان الايجاري المالي بمؤسسة SNL التابعة للبنكين BNA و BDL .

تمت هذه المهمة وفقا لمنهجية العمل باحترام المعايير الدولية للعمل الميداني للمراجعة الداخلية, تم التركيز خلال المهمة على استجواب المسؤولين و مختلف المتدخلين في عمل مصلحة المداخلات و مصلحة القروض مع فحص عينة عشوائية من الملفات .

مخطط المهمة اعتمد على تحديد مناطق الخطر في ظل القانون 03/02 و مختلف النصوص القانونية سارية المفعول اخذا بعين الاعتبار كل العمليات :

- التنظيم الداخلي و فحص المهام؛

- استخدام بعض الادوات و اتباع الاجراءات ؛

✓ الاعمال تمت في المؤسسة الوطنية للايجار المالي فرع ورقلة من 15 مارس 2013 الى 15 ماي 2013 أي شهرين مفتوحة و ذلك بحضور :

- مدير الوكالة ؛

- المكلف بالزبائن؛

- المراجعة تحت التريص (الطالبة).

تم تلخيص المهمة في التقرير التالي:

التنظيم و فصل المهام :

الهيكل التنظيمي لمؤسسة SNL يدخل ضمن التنظيم الجديد للوكالات التجارية الصادر في 15 ماي 2008 ولكن الوكالة فرع ورقلة من المؤسسة الوطنية للايجار المالي الجزائر العاصمة أي ان كل المهام الرئيسية موجودة في المديرية العامة و معظم المهام في فرع ورقلة تتمثل في استقبال و مصلحة الزبائن و مصلحة الالتزامات و العقود للقيام بالزيارة الميدانية

من خلال التقرير الذي قمنا به, توصلنا الى :

- عدم اشعار الزبون بالرد على طلبه للائتمان في الأوقات المحددة؛

- غياب محضر الزيارة الميدانية و ذلك بسبب تراكم المهام على المكلف بالزبائن؛

- في حالة عدم تسديد الزبون ديونه تسترد الشركة أموالها عن طريق الضمانات الممنوحة و المتابعة قانونيا؛

- عدم الاستغلال الأمثل للائتمان الايجاري المالي التي تمنحه SNL خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة

و المتوسطة و هذا راجع للمحيط التي هي متواجدة فيه،

- منح الائتمان الايجاري المالي فقط على شكل عتاد و ليس لتجسيد المشاريع و خلق مناصب شغل علما أنه

جاء لهذا الغرض؛

- الصلاحية المعطاة للمكلف بالزبائن بان يكون هو المدير العام و الاستقبال في آن واحد ؛

- بعض الاجراءات المتعلقة بالائتمان الايجار المالي تسري بشكل طويل مما ينتج عنها تأخير العمل و ضياع

الوقت؛

- يقوم المكلف بالزبائن بالتحكم في المراقبة الداخلية للشركة وذلك لأنه هو المسؤول عن إعداد تقرير شهري

و ارساله الى مصلحة المراجعة بالمديرية العامة بالعاصمة لضمان التحكم في عمليات هذا القرض و تجنب المخاطر

التي قد تنتج عنه؛

- الشركة الوطنية للايجار المالي معفية من الضرائب لكونها تابعة للدولة و هذا ما يميزها عن المؤسسات المالية

الأخرى؛

الفرع الثاني: ربط النتائج بالفرضيات و مقارنتها

يمكن الاجابة على فرضيات الدراسة كما يلي:

✓ تتعلق الفرضية الأولى : بأن للمراجعة دور فعال في إعطاء معلومات ذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها من طرف جهات داخلية في المؤسسة المالية، وهي صحيحة لأن المراجعة التي قمنا بها في الشركة محل الدراسة و هي SNL أثبتت مصداقيتها في كشف بعض الاختلالات و الأخطاء الناجمة عن سير عملية الائتمان الايجاري داخل أو خارج الشركة؛

✓ تتعلق الفرضية الثانية : بأن البنوك و المؤسسات المالية تتعرض لعدة مخاطر يرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها خطر عدم التسديد, و لتفادي الوقوع فيها تتبع طرق الرقابة منها :التنوع و التحوط(الوقاية من المخاطر)؛ و هي صحيحة لأن معظم الأخطار الناجمة عن القرض هي عدم التسديد لدى من خلال الدراسة يمكن القول أن SNL قامت باحتياطات في هذا الجانب و هي ضمان أموالها لدى FGAR و CIAR و البنك المركزي بإرسال له سند لأمر تسديد ديون الزبون من حسابه الجاري للشركة؛

1- تتعلق الفرضية الثالثة : يمكن للمراجعة أن تضبط الاجراءات المتعلقة بسير عملية الايجار المالي و اعطاء صورة واضحة عن وضعيتها لأنها وسيلة فعالة للكشف عن الأخطاء و إقتراح التوصيات ، وهي صحيحة رغم أن شركة SNL تعتبر فرع و المديرية العامة لها متواجدة بالعاصمة الا أنها استطاعت التحكم في اجراءاتها الداخلية و ذلك باعداد تقرير شهري عن كل ما يجري فيها و هذا راجع لإستخدام تقنيات حديثة في المراجعة كنظام معلومات التدقيق الذي سهل عملية التحكم في عمليات الائتمان الايجاري المالي لكل فروع الشركة .

الفرع الثالث:الحلول المقترحة

- تقليص مدة دراسة الملف المقدم من طرف شركة SNL تكييف مدة التسديد حسب نشاط الشركة المستأجرة
- إستحداث آليات تمويل بالقرض الايجاري جديد تتماشى و احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- تكييف التعويضات المترتبة عن التأجير في التسديد المفروضة على المؤسسات المستأجرة حسب خصوصية كل مؤسسة
- الفصل بين المهام الادارية للحد من الضغط و كسب الوقت من أجل التقدم نحو الأحسن، وذلك بتحديد الاختصاصات و الصلاحيات للعاملين كل بما يناسب عمله
- ضرورة توخي الدقة و الحذر في دراسة ملفات القروض و ذلك بتحديد المخاطر و التقليل منها مستقبلا

- القيام بحملة إعلامية للتعريف بالقرض الايجاري في مناطق و أقطاب اقتصادية جديدة، مما يدعم حركة التنمية و يجعلها شاملة لكل مناطق العمل
- ضرورة تطبيق القرض بطبيعته و خصائصه الأصلية أي انه تمويل كامل مع الضمانات بشروط محددة و مبسطة تمثل قوة هذا النمط التمويلي

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في هذا الفصل وهي مراجعة الايجار المالي في شركة SNL قمنا بمراجعة اجراءات سير هذا القرض وتحليل الوظائف المتواجدة فيه، قد توصلنا الى اكتشاف بعض الأخطاء و المشاكل القابلة للتصحيح مستقبلا، و هذا راجع لكونها حديثة النشأة، قمنا بتحليل المشكل و توصلنا الى الاستنتاجات التالية:

رغم امتيازاته و الضمانات التي تحميه من المخاطر الا أنه لا يزال بعيدا من حيث طريقة استغلاله و هذا راجع الى المحيط المتواجد فيه و ثقافة الزبون المحدودة لأن أهم الزبائن هم مقاولين يستفيدون من هذا القرض الا من أجل الحصول على العتاد وتجديد المعدات الخاصة بهم بالرغم من أن الائتمان الايجاري المالي جاء بصورة مختلفة عن القروض الكلاسيكية اذ يكمن هذا الاختلاف في الشعار المتمثل "اشترو اليوم تصبحون مالكين غدا" و تكمن مهمته في مرافقة و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات المتوسطة و الصغيرة قصد توسيع نشاطها و تجسيد مشاريعها و خلق مناصب شغل.

الخاتمة:

إن المؤسسات و البنوك بحاجة الى نظام رقابة يضمن لها الاحتفاظ بمكانتها و السير الحسن دون عقبات ومن خلال ما تعرضنا اليه في هذا الموضوع حاولنا ابراز الأهمية التي تكتسبها المراجعة الداخلية على الائتمان الايجاري المالي من خلال الإجابة على الإشكالية الأساسية المتمثلة في " كيف يمكن للمراجعة للداخلية في الائتمان الايجاري المالي أن تكون وسيلة فعالة من شأنها التحكم في مخاطر الشركة الوطنية للايجار المالي؟"

وباعتبار أن المراجعة وظيفة رئيسية هدفها مساعدة الادارة في القيام بوظائفها على أكمل وجه و تقليص فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك و اعتمادها الإدارة في تقرير برسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا أ ومستقبلا ثم قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على الوحدة محل الدراسة و أظهرت لنا أن الشركة تتمتع بنظام رقابة داخلي فعال رغم أنها حديثة النشأة و هذا نتيجة لوعي المسؤولين بالمهام المسندة اليهم و احترامهم للوائح و الاجراءات المنصوص عليها، رغم الغياب الكلي لمصلحة المراجعة الداخلية بالوحدة الى أن هذه الوظيفة تمارس بصفة دورية من خلال ايفاد لجنة المراجعة الداخلية التابعة للمديرية العامة بالعاصمة.

أظهرت الدراسة التي قمنا بها مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي :

- لقد أثبتت المراجعة مرونتها و تجاوبها السريع مع المتغيرات الكثيرة التي تشهدها الشركة الوطنية للايجار المالي و هذا من خلال تكيفها و استجابتها لاحتياجات مختلف الأطراف المستفيدة في الحصول على معلومات تتوفر فيها الصفات المطلوبة و مدى مصداقيتها ؛
- يعتبر نجاح الشركة الوطنية للايجار المالي في ظل الظروف الصعبة مرهون بتحسين أدائها عبر كافة مستوياتها؛
- تعتبر الضمانات الملجأ الذي تلجأ اليه الشركة حيث تعتبر أدوات اثبات حق الشركة في الحصول على أموالها و حمايتها من مخاطر عدم السداد .

التوصيات:

- تقليص مدة دراسة الملف المقدم من طرف شركة SNL تكييف مدة التسديد حسب نشاط الشركة المستأجرة؛
- إستحداث آليات تمويل بالقرض الايجاري جديد تتماشى و احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تكييف التعويضات المترتبة عن التأجير في التسديد المفروضة على المؤسسات المستأجرة حسب خصوصية كل مؤسسة؛
- الفصل بين المهام الادارية للحد من الضغط و كسب الوقت من أجل التقدم نحو الأحسن، وذلك بتحديد الاختصاصات و الصلاحيات للعاملين كل بما يناسب عمله؛
- ضرورة توخي الدقة و الحذر في دراسة ملفات القروض و ذلك بتحديد المخاطر و التقليل منها مستقبلا؛
- القيام بحملة إعلامية للتعريف بالقرض الايجاري في مناطق و أقطاب اقتصادية جديدة، مما يدعم حركة التنمية و يجعلها شاملة لكل مناطق العمل؛
- ضرورة تطبيق القرض بطبيعته و خصائصه الأصلية أي انه تمويل كامل مع الضمانات بشروط محددة و مبسطة تمثل قوة هذا النمط التمويلي.

الآفاق المستقبلية:

- يجب الأخذ بعين الاعتبار هذا الائتمان بالإستفادة منه من أجل تجسيد المشاريع؛
- دور الايجار المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- دراسة دور و كيفية تطبيق الأدوات التكنولوجية الحديثة في التقليل من المخاطر الائتمانية.

قائمة المراجع:

قائمة الكتب باللغة العربية:

- 1- محمد تهامي، مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر ، 2005
- 2-د. محمد السيد سرايا، أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية 2007
- 3-محمد سمير الصبان و عبد الله هلال ، الأسس العلمية لمراجعة الحسابات ، الدار الجامعية الاسكندرية سنة 1998
- 4-محمد بوتين، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية و الجزائر، 2006
- 5-مصطفى رشدي شيحة، النقود و المصارف و الائتمان ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر سنة 1999
- 6-منير ابراهيم هنيدي، ادارة البنوك التجارية المكتب العربي الحديث ،الاسكندرية مطبعة ثالثة 2001
الطروحات الجامعية:
- 7-حجاج منال ، الإعتماد الإيجاري بين المعيار المحاسبي 17 و معايير الهيئة المحاسبية و المراجعة المالية الإسلامية (08) ، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر ، علوم تجارية ، جامعة ورقلة، 2011-
2010
- 8-حفيان جهاد ، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بورقلة ، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011- 2010
- 9-طالي خالد، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة ،2010-

10-سورية مدقن، المراجعة و أهميتها في البنوك الجزائرية، مذكرة لإستكمال شهادة الماستر، علوم مالية جامعة ورقلة، 2010

11-صكصك محمد أمين ، القرض الإيجاري فرصة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة لإستكمال شهادة الماستر ، علوم تجارية ، ورقلة 2012

12- صباح رمضاني، ادارة مخاطر التمويل البنكي للمؤسسات المصغرة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر، مذكرة لإستكمال شهادة الماستر ، علوم إقتصادية، ورقلة 2011

المجلات:

13- فواز صالحوم حموي، مشكلات الاستئجار التمويلي و أثرها في عملية اتخاذ القرار التمويلي في تنفيذ الاستثمارات" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية سوريا المجلد 21, العدد الأول،

14- نضال العرييد بعنوان التوجيه المحاسبي للتأجير التمويلي في البنوك التجارية ، مجلة جامعة دمشق, سوريا المجلد 16, العدد الأول, 2000

مقابلة شخصية:

15-مصطفى بن رويبة، مكلف بالزبائن في شركة SNL، كيف تتم عملية الائتمان الايجاري المالي و أهم مخاطره، ورقلة حي بوضياف، (مقابلة شخصية)

الكتب بالفرنسية:

16-Eric lamarque, gestion bancaire, 2 edition , Pearson education dareios , France, septembre, 2008

17-Jean-claude augros , Michel quérueu , risque de taux d' intért et gestion bancaire, economica ,paris 2000